


بيان الدورة الثامنة للمجلس العام  
حول الوضع النقابي في العراق

يجدد المجلس العام للاتحاد العربي للنقابات وقوفه إلى جانب الاتحاد العام لنقابات عمال العراق في نضاله المستمر من أجل معالجة الاختلالات الاجتماعية العميقة التي تشوب عالم العمل في إطار حوار اجتماعي جدي يؤسس لمناخ اجتماعي سليم يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. إن مطالبة الاتحاد العام لنقابات عمال العراق بمأسسة الحوار الاجتماعي نابعة من حس وطني وتحمل لمسؤولياته كقوة اقتراح ذات منظور شمولي رابط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أبعادها العامة.

إن المجلس العام يدعو كافة الشركاء الاجتماعيين في العراق إلى التجند في إطار حوار اجتماعي لإيجاد حلول وفاقية للأزمة الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي تواجه العراق كغيره من البلدان العربية وهو ما يستوجب:

1. مأسسة آليات الحوار الاجتماعي، مبسطة في مسطرتها، واضحة في منهجيتها، وشاملة وملزمة لأطرافها، ومنظمة في انعقادها، ذات امتدادات ترابية، واضحة وأدوار متكاملة، وذات قدرة استباقية.
2. ضرورة توسيع مواضيع الحوار الاجتماعي، لتشمل قضايا جديدة، أبرزها قضايا المساواة الفعلية، ومكافحة التمييز بين الجنسين في مجال العمل، والقضاء على تشغيل الأطفال، مع ضمان شروط العمل اللائق للأشخاص ذوي الإعاقة، وتأهيل القطاع غير المنظم، لتوسيع مجالات وفرص العمل اللائق.
3. ضرورة بناء المنظومة الجديدة للحوار الاجتماعي، باستحضار متطلبات المساواة بين الجنسين ومقاربة حقوق الإنسان والتزامات العراق بمقتضى اتفاقيات منظمة العمل الدولية، ومتطلبات التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.
4. اعتبار مأسسة الحوار الاجتماعي، مدخلا أساسيا لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والمشاركة الفاعلة في إعداد وصياغة التشريعات ذات الشأن بقضايا العمل والعمال.
5. اعتماد الحوار القطاعي على مستوى القطاع العام والمؤسسات العامة تفعيلا لما جاءت به الاتفاقية الدولية 151 خاصة وأن النقابات تملك تصورا متكاملًا على المستوى المهني والمطلبي. وفي الختام، يعبر المجلس العام عن تعاطفه وتعاذيه لأهالي ضحايا حريق مستشفى الناصرية كما يعبر عن استيائه العميق من تكرر هذا النوع من الحوادث التي تعكس ضعفا في حوكمة الشأن العام.



14 يوليو 2021  
عن المجلس العام  
رئيس الاتحاد  
مازن المعايطة